

## آفاق الأستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الشراكة الأوروبية المتوسطية

- أ.د. علي همال
- أ. فطيمة حفيظ

### SUMMARY

Due to the importance of direct foreign investment in boosting economic growth, Algeria has exerted large efforts to provide a convenient environment that would help in attracting investments. Nevertheless, most relevant statistics prove that the largest part of investments coming to Algeria has been allocated to energy sector, it is a totally new investment that does not relate to ownership changes. After the sign of partnership agreement between higher and the European union, the current study attempts to explore the possible impacts of this agreement on foreign investment, but the absence of a useful data relate to this newly signed agreement makes us rely the available literature with regard both the Tunisian and Moroccan experiences, in this respect.

\* (مخبر الدراسات الاقتصادية المغربية جامعة باتنة - الجزائر)



## المقدمة

لقد شهد العالم خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة في الوقت الراهن، حركة واسعة باتجاه قيام تكتلات إقليمية باعتبارها الوسيلة التي تعطي فرصة للاستفادة من المزايا النسبية لكل بلد من البلدان المنظمة للتكتل، وكذا توسيع حجم التبادل التجاري بينهم مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل القومية في هذه البلدان.

وفي بداية التسعينيات ازدادت نزعة التكتل الإقليمي مع اختلاف الدوافع المؤدية لإنشاء هذه التكتلات من منطقة إلى أخرى وحتى من دولة إلى أخرى داخل نفس التكتل. وفي كل الحالات يبقى البحث عن تحقيق المنافع الاقتصادية عن طريق التحويل التكنولوجي، التعلم من خلال اكتساب الخبرات وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهي الأهداف التي تشدها الدول المنظمة للتكتل.

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية حديثة نسبيا، وقد شهد في الأعوام الأخيرة تطورا وانتشارا هائلا، ساهمت فيه موجة عاتية من العولة والتقدم التكنولوجي الهائل فأصبح اليوم أحد أهم ركائز التنمية في بلدان العالم عموما والبلدان النامية بشكل خاص؛ حيث تساقطت الحواجز الواحد تلو الآخر أمام تقدم المؤسسات متعددة الجنسيات وبإيعاز من المنظمات الدولية وتحذير من مغبة "التمهيش العالمي"، وفي المقابل لم تترك الحالة الاقتصادية والمالية المتدهورة أمام البلدان النامية الكثير من الحلول البديلة لفتح اقتصادياتها للاستثمار الأجنبي بمختلف أشكاله واعتماده كمصدر للتمويل وتنمية الاقتصاد المحلي.

وفي بداية التسعينيات بادر الاتحاد الأوروبي إلى طرح مشروع اتفاق الشراكة من خلال مؤتمر برشلونة، موضحا بذلك السياسة الجديدة للاتحاد الأوروبي مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط. وبما أن الجزائر عقدت اتفاق الشراكة معه، فهي معنية بكل جوانب هذا المشروع وخاصة إنشاء منطقة التبادل الحر الأورو-متوسطية نظريا مع حلول عام ٢٠١٠، والتي ستخلف آثارا هامة على الاقتصاد من بينها انخفاض موارد الدولة الناتج عن إلغاء الحواجز الجمركية، ويبقى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر هو الوحيد الذي سيخفف من الآثار السلبية لهذه المنطقة، حسب الدراسات التي أجريت حول تقييم آثار منطقة التبادل الحر.

ونظرا لأهمية رأس المال الأوروبي في الاستثمارات الدولية المباشرة، تحاول الجزائر من خلال انضمامها لهذا الاتفاق تعزيز جاذبيتها لهذه الاستثمارات.

**أولا : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.**

لقد بذلت الجزائر جهودا معتبرة من أجل مواكبة التحولات الاقتصادية والسياسية التي ميزت مرحلة التسعينيات حيث منحت للمستثمرين الخواص؛ محليين كانوا أم أجنبيا إطارا قانونيا ومؤسساتيا ملائما، سواء في قطاع المحروقات أو خارجه.

**1. الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين النوايا والتحقيقات**

إن إصدار قانون النقد والقرض في ١٩٩٠ أعطى دفعا قويا باتجاه تحديد التجارة الخارجية و حرية تنقل رؤوس الأموال لتمويل المشاريع الاقتصادية وترخيص غير المقيمين بتحويل رؤوس أموالهم إلى الجزائر غير أن تطبيق هذا القانون في الواقع العملي شابته تخوفات من قبل المستثمرين الأجنبيا، خصوصا في شقه المالي كون المشاكل المالية التي عاشتها الجزائر في تلك الفترة بالذات (ضعف التمويل، مديونية حادة، اختلال في التوازنات المالية) جعلت المستثمرين الأجنبيا يتساءلون عن الكيفية التي ستم من خلالها حرية تنقل رؤوس الأموال التي تستثمر في المشاريع المراد إقامتها. و على الرغم من صدور هذا القانون والبدء في تنفيذه ميدانيا فإن حالة الانتظار التي ميزت هذه الفترة صاحبها نوايا قدرت بـ ١,٣٣ مليارا دولارا أمريكيا، كما يبين الجدول التالي النوايا الاستثمارية لتلك الفترة.

**جدول رقم (١) :الوضعية العامة للاستثمارات في الجزائر حسب نوع التدخل ١٩٩٠-١٩٩٣**

( مليار دينار جزائري و مليار دولار أمريكي )

نوع التدخل	عدد المشاريع	التكاليف		التكاليف الإجمالية بالعملة المحلية	%
		عملة محلية	عملة صعبة		
الاستثمار الأجنبي المباشر	٨٧	٦,٧	١,٠٣	٢٩,٣٣	٤٠
أصحاب الامتياز	٦٦	٧,٠٢	١,٤٣	٣٨,٥٧	٥٣
بائعو العملة	٣١	٠,٦٦	٠,٢	٥,٠٤	٠,٧
المجموع	١٨٤	١٤,٣٨	٢,٦٦	٧٢,٧٤	١٠٠

Source : Banque d'Algérie direction des mouvement de capitaux

" bilan des investissements agréés par le conseil de la monnaie et du crédit"; Media Banque N\* 10, 1995,p.15-22.

أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الشراكة الأوروبية متوسطة

تمثل مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر كما يوضحه الجدول رقم (١) ٤٠٪ من مبلغ التعهدات مقابل ٦٠٪ بالنسبة للصيغ التي تفضل نشاطا تجاريا في الطور الأول (البيع على حاله في ظل نظام أصحاب الامتياز و البائعين بالجملة) وخاصة أصحاب الامتياز الذي يمثل حوالى ٩٠٪ من تعهدات الصيغ المفضلة للنشاط التجاري في الطور الأول، و ما تمت ملاحظته من خلال الجدول هو قبول الموردين التقليديين للجزائر في مختلف النشاطات مفضلين بذلك صيغة النشاط التجاري عوض الاستثمار مباشرة في الجزائر.

ونظرا لأن قانون النقد و القرض لم يسمح بتدفق مهم للاستثمار الأجنبي المنتظر جاء قانون ١٩٩٣ ليمنح حوافز مالية وجمركية و تقديم ضمانات و تسهيلات للمستثمرين الأجانب. ففي بداية ١٩٩٤ بدأت الشركات الأجنبية و المستثمرون الأجانب يتوافقون على الجزائر خارج قطاع المحروقات كما يوضحه الجدول رقم (٢):

جدول رقم (٢): تطور المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة

١٣-١١-١٩٩٣ إلى ٣١-١٢-٢٠٠٠.

السنوات	عدد المشاريع	%	مناصب العمل	%	الاستثمار	%
١٩٩٤	٦١	١٥	٨٧٤٧	١٨	٩٠٣٦	٥
١٩٩٥	١٧	٠٤	٢٥٥٠	٠٥	١٩٨٧٠	١٢
١٩٩٦	٤٩	١٢	٦٠٧٠	١٣	١٦٨١٠	١٠
١٩٩٧	٥٩	١٥	٦٣٧٨	١٣	٢١٣١٧	١٣
١٩٩٨	٥١	١٣	٥٩٠٢	١٢	١٨٩٠٢	١١
١٩٩٩	٦٠	١٥	٥٩٥٧	١٣	٢٦٦٩٩	١٦
٢٠٠٠	١٠٠	٢٥	١١٦٩٦	٢٥	٥١٨٢٦	٣٢
المجموع	٣٩٧	١٠٠	٤٧٣٠٠	١٠٠	١٦٤٤٦٠	١٠٠

Source: Agence de promotion et de suivi des investissements division du guichet unique, bilan des projets d'investissements du 13-12-1993 au 31-12-2000.

من خلال الجدول رقم (٢) يلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر في تطور ملحوظ بالنسبة للسنوات الأخيرة، ويرجع هذا إلى انفتاح الاقتصاد الجزائري والتحسين الذي طرأ على بعض المؤشرات الاقتصادية، حيث ارتفع عدد المشاريع من ٦٠ مشروعاً عام ١٩٩٩ إلى ١٠٠ مشروعاً عام ٢٠٠٠، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٥٠٪ أي ما يعادل ٢٥١٢٧ مليون دينار جزائري، كما أن مناصب العمل أيضاً حققت زيادة قدرها ٥٧٣٩ منصب عمل.

إلا أن نوايا الاستثمار هذه قد تركزت في بعض القطاعات منها: الخدمات البترولية والصناعات الحديدية المعدنية، الميكانيكية والكهربائية، الكيمياء والبلاستيك والمطاط وقطاع الصناعة الصيدلانية وقطاع السيارات، من خلال هذه التعهدات يتبين أن المستثمرين الأوروبيين يحتلون الصدارة، بينما يلاحظ غياب أهم المستثمرين في العالم كألمانيا وأمريكا واليابان.

كما تظهر أيضاً هذه التعهدات أن أهم المؤسسات الأجنبية التي تتوي الاستثمار في الجزائر هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة .

أما فيما يخص الجزء المحقق فعلا من هذه النوايا فهو قليل جدا، حيث إن قطاع المحروقات استحوذ على الحصة الأكبر منها، إلا أنه رغم أهمية هذا القطاع بالنسبة لأوروبا (باعتبار الجزائر تلبية أكبر قدر من الطلب الأوروبي) فإن وجود الشركات الأمريكية في هذا القطاع كان أكبر من وجود الشركات الأوروبية رغم صلتها القديمة بالجزائر. ويعود ضعف تحقيق نوايا الاستثمارات إلى العوائق التي يعرفها الاقتصاد الجزائري والتي لا تخفى عن المستثمرين الأجانب.

## II. عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

منذ صدور قانون النقد والقرض سنة ١٩٩٠ وقانون الاستثمار سنة ١٩٩٣، أعريت العديد من الشركات الأجنبية عن نيتها في الاستثمار بالجزائر بناء على الاعتمادات التي حصلت عليها من قبل مجلس النقد والقرض (١٩٩٠-١٩٩٣)، أو من

خلال تسجيلها لدى وكالة تدعيم، متابعة وترقية الاستثمارات، هذا التدفق الهائل للمستثمرين أعطى انطبعا بأن الجزائر مقبلة على تحولات و تطورات اقتصادية كفيلة بتحقيق معدلات نمو إيجابية تسمح لها بتحسين وضعها المالي والاقتصادي ، إلا أنه وبالمقارنة بين ما تم الإعراب عنه من نيات و ما تم تحقيقه فعلا من استثمارات يمثل مفارقة كبيرة تطرح عدة تساؤلات عن ماهية العوائق التي تحول دون تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر .

#### ١- قبل قانون الاستثمار

من خلال دراسة قام بها البنك الدولي في ١٩٩٢، بينت أن موقف المستثمرين الأجانب إزاء تحرير النظام القانوني الذي يحكمهم من خلال قانون النقد والقرض لسنة ١٩٩٠ كان موقفا انتظاريا، وهو ما يدل على أن موقف المستثمر الأجنبي لم يكن سلبيا وذلك نظرا لمستوى نوايا الاستثمار الأجنبي المباشر المقدّر بـ ١,٣٣ مليار دولار أمريكي تحت ظل هذا القانون.

إن تردد المستثمرين الأجانب كان مرتبطا بالدرجة الأولى بالمناخ القانوني، المؤسسي والسياسي السائد في البلاد أثناء تلك الفترة (١٩٩٠ - ١٩٩٣)، فتخوفات المستثمرين الأجانب من المناخ المالي كانت متعلقة أساسا بالشروط الفعلية لإعادة تحويل رؤوس الأموال، حيث طرح تساؤل حول الإمكانية المالية لبنك الجزائر للوفاء بضمان تحويل رؤوس الأموال الناتجة عن الأرباح المحققة عن تصفية النشاط، المنصوص عليه في قانون النقد والقرض. إضافة إلى التخوف من إجراءات تطبيق هذا المبدأ والتي يحتمل أن تطيل من فترة إعادة التحويل. فالمشاكل المالية التي كانت تعاني منها الجزائر لم تكن سرا على المستثمرين الأجانب مما جعلهم حذرين فيما يخص أهمية رؤوس الأموال التي ستستثمر إما في الشركات المشتركة أو في الشركة الأجنبية.

فضلا عن المخاطر المالية فإن العوائق الناتجة عن ضعف الهياكل الصناعية، لم تغب عن تقييم المستثمرين الأجانب لجاذبية الجزائر. بالفعل، فهذا الضعف جعل البحث عن

شركاء صناعيين محليين ناجعين ومقاولين من الباطن قادرين على منح الثلاثية (التكاليف - النوعية - الأجل) التي تطلبها الشركات الأجنبية شيئا صعبا.

إن تغيير النموذج الاقتصادي للجزائر لم يؤثر فقط على الحساب الاقتصادي للشركات الأجنبية ولكنه أدى كذلك إلى خلق نوع من الشك حول نجاح عملية الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق. فغزارة القوانين المتتالية خلقت نوعا من الإحساس بعدم الاستقرار مما أعطى المستثمرين الأجانب حجة إضافية لتأجيل عملياتهم الاستثمارية التي تتطلب على الأقل، آفاقا مستقرة على المدى المتوسط.

#### ب- في ظل قانون الاستثمار (1993 - 2000)

إنه لمن الصعب محاولة تقييم مدى إنجاز مشاريع الاستثمارات الأجنبية المصرح بها لدى وكالة ترقية وتدعيم الاستثمار. لهذا يجب التطرق إلى مدى متابعة الاستثمارات بعد قانون النقد والقرض. ولذلك سنرد لكل منها جزءا مخصصا للتحليل بالرغم من أنها مرتبطة فيما بينها وذلك بالتركيز على أهم العوائق التي لم تحفز تنفيذ مشاريع الاستثمار والتي من أهمها.

#### 1- العائق القانوني والإداري.

رغم أن الإطار القانوني ليس هو المسؤول الأول عن جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن القانون رقم 93-12 الصادر في 5 أكتوبر 1993 مرت عليه 8 سنوات ولم تكن له إلا أهمية محدودة في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، فهو ليس القانون الأفضل في المنطقة كما أنه ليس الأسوأ.

كما يبدو أيضا أن نصوص هذا القانون قد جلبت الفضول أكثر من جلب مستثمرين حقيقيين. كما أن القانون الجزائري يقع في الوسط بين ما يعرض في المنطقة، مثلا القانون الليبي الذي يبدو أنه يمنع الاستثمار الأجنبي المباشر ولا يسمح إلا بمشاركة أجنبية ضعيفة. لذا يجب على الجزائر أن تعرف ما هو معروض في المنطقة حتى تعرض مثله أو تضيف امتيازات عليه ليكون عرضها الأفضل<sup>(1)</sup>.

أما المشكلة البيروقراطية فقد صرح A. MEBTOUL قائلاً: "... كل عائق بيروقراطي مع عولة الاقتصاد، يجعل رؤوس الأموال تهرب نحو مناطق أخرى أكثر ملاءمة".  
إذا كانت رؤوس الأموال لا تستثمر في الجزائر، فهناك أسباب رئيسية ويجب رفع العوائق لأن وجود نص قانوني جيد ليس شرطاً كافياً" (٢)

كما يقول أيضا سيد علي بوكرامي "توقفوا عن وضع القوانين وتطبيق تلك الموجودة سابقا" (٣).

حيث إن المستثمر يرى أن العائق المرتبط بالمحيط الإداري يمثل أول مؤشر لتقييم نوعية مناخ الاستثمار. فالتأخر في تحقيق الاستثمار الناتج عن هذا العائق غالبا ما يرفع من كلفة الاستثمار التي يكون توقعها أمرا صعبا.

## ٢-عائق العقار.

يعتبر الحصول على العقار الصناعي من بين الشروط المسبقة لتحقيق الاستثمار، غير أن الحصول على العقار الصناعي تعترضه عدة مشاكل تتمثل أساسا في:

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق السنة؛
- نقل الإجراءات وتقديم نفس الملفات أمام هيئات ترقية الاستثمار، وهيئات تخصيص العقار ومرة أخرى أمام مسيري العقار؛
- تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية تهيئة أو في مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بعد، نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها(٤)؛

- عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط؛

- وأخيرا أمن المنطقة الصناعية؛

إن منح الأراضي الصناعية للمستثمرين يرجع في كل ولاية إلى لجنة تشييط الاستثمارات، ويتمثل دورها في التنازل على أراضي الأملاك العمومية للمستثمرين المعتمدين من قبل وكالة ترقية الاستثمارات إضافة إلى:



- الإعلام بالعقارات الصناعية المتاحة على مستوى كل ولاية إضافة إلى طرق وإجراءات عقد الصفقات وتحقيقها؛

- تسهيل الإجراءات المرتبطة بالحصول على العقود والتصريحات الواجبة التحضير. غير أن هذه اللجان أصبحت عقبة إضافية أمام اقتناء الأراضي الصناعية حيث منحت نفسها مهام ليست من صلاحيتها إذ أصبحت تقرر في فرصة المشروع عوض تسهيل تحقيقه<sup>(٩)</sup>.

لكن هذا يعتبر هينا أمام غياب عقود الملكية لدى المستفيدين من الأراضي الصناعية، فما يقدم لهم هو مجرد عقد إداري لا يعترف بقوته القانونية من قبل البنوك التي ترفض بذلك قبوله كضمان لمنح القروض.

### ٣- ضعف مستوى تطور الهياكل القاعدية وخاصة الموانئ.

تعتبر الهياكل القاعدية عنصرا هاما في تنشيط الحركة الاقتصادية وخاصة منها الموانئ التي تعتبر إحدى الحلقات الأساسية و الفاعلة في المنظومة التجارية، خاصة حركة السلع من وإلى داخل البلد و إذا كانت نتيجة الاستثمار الخاص بشكل عام (محلي أو أجنبي) تعتمد أساسا على حركية السلع و المواد من خلال عمليات الاستيراد و التصدير، فإن النشاط الاقتصادي الذي يجب أن تلعبه الموانئ يفرض مقاييس دولية خصوصا في الفترة الحالية، من بين هذه المقاييس: المداومة و عدم التوقف عن العمل، التسليم في الوقت المحدد للحاويات، توفير البنية التحتية التي تسهل عمل الميناء، التحكم في إرساء السفن.

وإذا كانت إحدى عوامل نجاح استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر تتوقف على مدى احترام و توفير الموانئ للمقاييس الدولية، فإن الموانئ الجزائرية تعمل دون هذه المقاييس حيث وجهت لها انتقادات من قبل المستثمرين تتعلق بنظام المداومة في العمل الليلي الذي يتوقف نهائيا في الموانئ الجزائرية<sup>(١٠)</sup>

فمثلا يستقبل ميناء الجزائر حوالى ٨٠٪ من واردات الجزائر، وهو يعرف انتقادات شديدة من قبل المستثمرين الذين يرون في عدم اشتغاله بصفة طبيعية من العوائق التي تحول دون الاستثمار، فضلا عن توقفه عن العمل ليلا<sup>(١١)</sup>

إن من أهم ما تمت مباشرته منذ ١٩٩٥ من خلال قانون المالية لهذه السنة هو إرساء نظام المخازن الصناعية للمؤسسات التي أصبح بإمكانها تخزين البضائع في محلاتها في انتظار جمركتها لاحقا من قبل جمركي قاطن في هذه المناطق. لكن هذا النظام يبقى مكلفا وغير ناجع نظرا لكون التشريع الساري حاليا لا يعطي تفسيرا لكيفية إتمام هذه العمليات عندما يكون الجمركي في عطلة.

#### ٤- العائق المالي.

إن نوعية المشكل المالي الذي تواجهه المؤسسات منذ ١٩٩٣ لم يعد حصولها على العملة الصعبة وإنما حصولها على العملة المحلية لتمويل استثماراتها. فالصيرفيون يرجعون السبب إلى كون المشاريع المقدمة ليست قابلة للتمويل، (غياب دراسات جدوى جيدة، غياب أموال خاصة أو ضمانات كافية، ...) ولكن هذا يخفي في الحقيقة غياب الكفاءات البنكية القادرة على تقييم المشاريع وتحديد إمكانية البنك لأخذ المخاطرة.

إن رفض القطاع الخاص لتقديم الضمانات المطلوبة من قبل مسيري البنوك بغرض تبرير قرار منح القروض ناتج عن كونه لا يراه متوافقا والمخاطر المأخوذة من قبل البنك وعليه فإن تمويل عمليات الهندسة المدنية لمشروع استثماري تصبح غير قابلة للتمويل، فالتجهيزات المستوردة تصبح وحدها قابلة للتمويل لاعتبارها رهنا منقولاً سهل التحقيق.

إن مودع طلب التمويل في وكالة ما يجب عليه الانتظار حتى يرسل بطلبه إلى المديرية الفرعية التي تقوم بدورها بإرساله إلى المديرية العامة للبت فيه كما هو الحال لدى القرض الشعبي مثلا. وهذا ما يمكن تفسيره من خلال كون قرار منح القروض متركزا.

يرجع المستثمرون في أغلب الأحيان أسباب تأخير تحقيق استثماراتهم وارتفاع تكاليفها إلى غياب التمويلات فضلا عن اعتبارهم بأن النظام المالي لا يتميز بالفعالية وغير قادر على التأقلم مع متطلباتهم. فحتى العمليات الجارية (تحويل، مسك الحسابات، تحرير الأموال المودعة) تعرف صعوبات، فتحويل صك بنكي مثلا من وكالة إلى أخرى تابعين لنفس البنك وتقعان في نفس المدينة يستغرق شهرا كاملا<sup>(٨)</sup>

إن المؤسسة الخاصة نادرا ما تحصل على تحويل طويل الأجل، فالحالات النادرة للتمويل على المدى الطويل كانت مغطاة بخطوط قرض ميسرة من قبل البنك الجزائري للتممية. فالأصل في التمويل كان القروض قصيرة المدى المتميزة بارتفاع تكاليفها، وقصر مدة امتلاكها، أضف إلى ذلك بعض الإجراءات المصرفية المتسمة بمركزية القرار ونقص المعلومات والمعطيات الكافية حول فرص التمويل المتاحة وغياب الشفافية في منح القروض وضعف المنتجات المالية المقترحة على المستثمرين الخواص<sup>(١)</sup>

### ٥. غياب الاستقرار السياسي.

لغياب الاستقرار السياسي أثر فعلي على توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات خارج المحروقات خاصة، رغم وجود بعض المزايا المقارنة للاقتصاد الجزائري. حيث إن العلاقة قوية بين غياب هذا العامل في بلد ما وتحفيز جلب الاستثمارات في هذا البلد.

ونظرا للوضعية الاقتصادية والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينيات، فإن أهم هيئات ضمان الاستثمار وعلى رأسها " الكوفاس " من خلال تقديرها لخطر البلد، قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر الجد مرتفع. ولهذا قامت برفع علاوات تأمين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية، إلا أن هذه الزيادة لم تكن المحدد الأساسي لغياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن الجزائر، فالدور الذي لعبته وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية جعلت المستثمر الأجنبي لا يفكر حتى في زيارة الجزائر ناهيك عن الاستثمار فيها.

بالإضافة إلى العوائق التي تواجه المستثمرين الأجانب وحتى المحليين فإن الاقتصاد الجزائري يعاني من بعض الصعوبات.

### ٦- صعوبات السوق الجزائرية.

يمكن تفسير صعوبة السوق الجزائرية من عدة نواحي إلى أنه سيتم الارتكاز على جانبين أساسيين هما القدرة الشرائية والبورصة المالية .

وعليه فإن السوق تمثل مؤشرا أساسيا يؤخذ بعين الاعتبار بالنسبة للمستثمرين

الأجانب عندما يتعلق الأمر بالدخول إلى السوق الجزائرية ففي أول تقرير له قام مكتب الاستثمارات العربية للاتصالات وصحيفة الشرق الأوسط بصياغته في يونيو ٢٠٠٠ الذي يتعلق بحقيقة وضع السوق الجزائرية و الفرص المتاحة في مختلف القطاعات، حيث يؤكد التقرير على أن السوق الجزائرية تمتلك قدرات كبيرة وتتيح فرصا عديدة وهي سوق عرفت تحولات هامة، إلا أن هناك سلبيات ما زالت عالقة، و مرد ذلك أن المحيط الاقتصادي يعاني من مشاكل عديدة بعيدة عن المعايير الدولية المعتمدة علما أن الجزائر بحاجة إلى الاستثمارات الأجنبية لتحسين الإنتاجية .

إن قيمة الصادرات خارج المحروقات لا يتعدى ٦٠٠ مليون دولار سنة ٢٠٠١، وتظل سوناتراك أول مصدر خارج المحروقات ب ٢٢ ٪ من قيمة الصادرات، و بالمقابل تصل نسبة الإنتاجية في المؤسسات العمومية الصناعية إلى أقل من ٥٠ ٪ في الوقت الذي تخصص ٤٠ ٪ من قيمة الصادرات لخدمة المديونية.

وإذا كان ضعف الإنتاجية يفسر ضعف مستوى التشغيل فإن القدرة الشرائية للسكان تمثل هي الأخرى معيارا تقاس به السوق الجزائرية. (١٠)

ففي سنة ١٩٩٩ قدر حجم السوق الجزائرية (من خلال إجمالي الناتج المحلي) ب ٤٣,٨ مليارا دولارا أمريكي لقدرة شرائية مكافئة، وهو ما يفوق ما تمنحه دول المغرب العربي في نفس السنة، حيث إن المغرب تمنح سوقا أقل أهمية يقدر ب ٣٤,٤ مليار دولار أمريكي. أما تونس فإنها تمنح سوقا أضعف تقدر ب ١٩,٤ دولار أمريكي.

لقد أصبح الركود الذي تواجهه البورصة يقلق الشركاء و يعود هذا لقلّة الشركات العمومية التي دخلت فيها (رياض سطيف، فندق الأوراسي، صيدال) إضافة إلى عدم تجاوب القطاع الخاص و مرد ذلك أن غالبية الشركات العمومية تعاني من عجز في الخزينة و الموازنة، بل إن ديونها قدرت بأكثر من ٥٠٠ مليار دينار بعد تطهير أصولها فضلا عن الاختلالات المسجلة في الأصول ورقم الأعمال .

أما المؤسسات الخاصة فهي من حيث بنيتها عبارة عن مؤسسات فردية أو عائلية،

ومع المقاييس والشروط الدقيقة التي تتطلبها البورصة في سجل المحاسبة التحليلية والتسيير تطالب كل شركة بأقصى شفافية ممكنة مع تقديم حصيلة سنوية للنشاط الاقتصادي، ومؤشرات دقيقة لرأس المال ورقم الأعمال و شبكة الرواتب والأجور والأصول<sup>(١١)</sup>، وهو ما تحاول معظم المؤسسات أن تتحاشاه.

إن التنازلات والامتيازات التي قدمتها البورصة لتشجيع المؤسسات على الدخول في البورصة وصلت إلى حد التنديدات من طرف البعض، هكذا يصرح رئيس لجنة التنظيم ومراقبة البورصة " سيد علي بوكرامي " الذي أكد أن مؤسسة مالية تسيير بثلاث مؤسسات (صيدال، رياض سطيف، الأوراسي) لا مستقبل لها.

إن بقاء سوق الأوراق المالية على هذه الحالة لن يساعد على إنعاش الادخار المحلي ذلك أن الهدف من إنشاء البورصة هو تشجيع المدخرين الخواص على توفير أموالهم في البورصة، مما يمكن الحصول على الأموال اللازمة لتمويل المؤسسات العمومية بعد انسحاب الدولة من تسيير الاقتصاد.

و إذ كانت عملية الخصخصة عن طريق البورصة لم يحصل بشأنها أي تقدم، بالإضافة إلى رفض المؤسسات الخاصة الانضمام للبورصة لوجود الشفافية التامة، فإن سيادة الذهنية "الريعية" و سيادة ظاهرة الاكتناز اللتين بقيتا سائدتين حتى اليوم ساهمتا إلى حد ما في تخوف الشركاء الأجانب من السوق المالية الجزائرية .

#### ٧- غياب سياسة وبرامج خصخصة واضحة ومستمرة.

أظهرت تجارب الدول النامية وجود علاقة وطيدة بين عمليات الخصخصة وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تشير تقديرات البنك العالمي إلى أن ٢٧,٨ % من إيرادات الخصخصة التي جنتها الدول النامية ما بين ١٩٩٠ و ١٩٩٦ كانت استثمارا أجنبيا مباشرا ففي دول أوروبا الوسطى والشرقية مثلا سجل ما يقارب ٦٠ % من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين ١٩٨٩ و ١٩٩٣ في إطار برامج الخصخصة حيث تعتبر هنغاريا في هذا المجال البلد الذي استقبل أكبر تدفق من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الناتجة عن برنامج الخصخصة<sup>(١٢)</sup>.

أما بالنسبة للجزائر فإن عملية الخوصصة عرفت إرساء القاعدة القانونية والمؤسسية في ظل التعهدات الدولية المتعاقد عليها مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على مرحلتين هما .

- باشرت الجزائر خوصصة أولية في ١٩٩٤ من خلال المواد ٢٤ و ٢٥ من قانون المالية التكميلي لسنة ١٩٩٤ الذي سمح للمؤسسات العمومية بالتنازل عن الأصول المادة ٢٤ و فتح رأسمالها في حدود ٤٩ ٪ المادة ٢٥ للمتعاملين الخواص الوطنيين والأجانب، هذا ما سمي بالخوصصة الجزئية .

- وفي ١٩٩٥ فتحت المصادقة على الأمر ٩٥-٢٢ الصادر في أغسطس ١٩٩٥ المتعلق بخوصصة المؤسسات (الخوصصة الكلية) و الذي عرف قبل دخوله حيز التنفيذ تعديلا في مارس ١٩٩٧ بهدف إدراج تحفييزات. كما تم في نفس السنة إصدار الأمر ٩٥-٢٥ المتعلق برؤوس الأموال المتداولة للدولة و الذي أرسى القاعدة القانونية للشركات القابضة حيث منحه حق إصدار اقتناء أو التنازل على كل القيم المنقولة وفقا للقانون التجاري .

### جدول رقم ٣: نتائج الخوصصة في الجزائر

العروض المرغوبة	طبيعة العارضين	العروض المستقبلة	الوحدات	تاريخ فتح العطاءات
٩	خواص وطنيين	١٥	١١ فندق	١٩٩٨-١١-٢٢
--	خواص وطنيين: ١٥ ومجموعات عمال: ٤	١٩ (٨٦ دفتر أعباء مسحوب)	١١ مصنع الأجرور	١٩٩٨-١١-٢٩
--	خواص وطنيين: ١٢ أجانب: ٥	٢٦ (٤٦ دفتر أعباء مسحوب)	١١ فندق (نفسها بتاريخ ٢٢-١١-١٩٩٨)	١٩٩٨-١٢-٠٣
١	خواص وطنيين	١٧ (١١٥ دفتر أعباء مسحوب)	١٢ مصنع للماء المعدني و المشروبات	١٩٩٨-١٢-٠٦
١	خواص وطنيين: ١١	١١ (٣١ دفتر أعباء مسحوب)	٤ مصانع للمياه المعدنية و المشروبات	١٩٩٨-١٢-٢٠
--	خواص وطنيين: ١٠ ومجموعات عمال: ٢	١٢ (٥٢ دفتر أعباء مسحوب)	١٢ مصنع الأجرور	١٩٩٨-١٢-٢١
١	خواص وطنيين: ١٤ ومجموعات عمال: ٨	٢٦ (٤٦ دفتر أعباء مسحوب)	وحدة تسويق مواد أولية	١٩٩٩-٠٢-٠٨
--	خواص وطنيين: ١٠	١٠ (٣٠ دفتر أعباء مسحوب)	١٠ فنادق	١٩٩٩-٠٢-١٧

Source : Ministère de l'industrie et de la Restructuration, Colloque sur " la Restructuration Industrielle : point de situation et perspective , El Aurassi, le 2et 3 mars, 1999, p.36.

و من خلال هذا لجدول يمكن استنتاج أن :

هناك فرق شاسع بين عدد دفاتر الأعباء المسحوبة و العروض المقدمة؛

-الغياب المطلق وعدم اهتمام المستثمرين الأجانب بمصنع الأجر و بالفنادق إذ لم يقدموا بالنسبة لهذه الأخيرة إلا عرضا واحدا فقط؛

-الاهتمام بمصانع المياه المعدنية و المشروبات ( ٤١ ٪ و ٢٩ ٪ من العروض ) يعود ضعف النتائج المحققة على مستوى عملية الخوصصة إلى :

-كثرة المتدخلين في عملية الخوصصة (المجلس الوطني لمساهمة الدولة ، الشركات القابضة و مجلس الخوصصة )، تداخل قانوني في الصلاحيات فضلا عن الإطار القانوني الذي لا يوضح من له الصلاحية في طلب التعهدات لعملية الخوصصة تحضير الصفة، التصريح بعقد العملية، التوقيع على العقود ومتابعة تطبيقها<sup>(٣)</sup>

-تعتبر الشركات القابضة عائقا لعملية الخوصصة حيث إن هدفها هو المحافظة على السلطة، حيث قامت هذه الأخيرة على سبيل المثال بعد أن قام مجلس الخوصصة بعرض مؤسسات المياه المعدنية للخوصصة بتوزيع مجمل دينها على هذه الوحدات بغرض إفشال بيعها؛

- غياب عقود الملكية لبعض الوحدات التي هي أصل للخوصصة و غياب حق الامتياز لبعض الآبار والمقالع التي بدونها لا يصبح لوحدة المياه أو لمصنع الأجر أي فائدة لكونها المورد الأساسي بالمادة الأولية<sup>(٣)</sup>

إن كل هذه المشاكل لا تخفي عن المستثمرين الأجانب المهتمين باقتناء بعض الوحدات في إطار عملية الخوصصة إذ إن هذه المشاكل تعطي صورة واضحة عن الخلافات الموجودة في عملية الخوصصة.

مما سبق يتضح أن الاستثمار الأجنبي في الجزائر لم يحقق بذلك القدر الذي كان منتظرا، وهذا راجع للعوائق التي تم التطرق إليها آنفا، ماعدا في قطاع المحروقات الذي يبقى دوما محط أنظار المستثمرين الأجانب، غير أن الاقتصاد الجزائري بكل إمكانياته البارزة والكامنة بحاجة إلى تعزيز استقطاب الاستثمار الأجنبي في

القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات وداخله، لذا يجب م. رفة فرص وحظوظ الاقتصاد الجزائري في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار اتفاق الشراكة الأورو-متوسطة.

#### ثانياً: آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

نظراً لأهمية العلاقات بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي فقد دخل مشروع الشراكة ضمن أولويات السلطات الجزائرية، وهذا لأن الجزائر تريد أن يكون هذا المشروع أكثر من تعاون بل شراكة حقيقية تمكن الطرفين من الاستفادة المتوازنة.

و بعد مسيرة طويلة ( ١٧ جولة ) من المفاوضات بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي تم عقد الاتفاق في ٢٠٠٢ بعد المصادقة عليه في ١٩- ديسمبر ٢٠٠١ .

و قد شمل هذا الاتفاق ١١٠ بنداً، نال المحور الاقتصادي فيها الاهتمام الأكبر .

و فيما يخص انتقال رؤوس الأموال فقد تضمن البند ٣٩ بالتحديد حرية تنقل رؤوس الأموال الخاصة بالاستثمار المباشر في الجزائر، و يتعاون الطرفان من أجل توفير مناخ يسمح بانتقال رؤوس الأموال بحرية كاملة.

و التعاون في هذا المجال يهدف إلى ترقية وحماية الاستثمار من جهة، و إلى خلق جو ملائم لتدفق الاستثمارات من جهة أخرى ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- تأسيس إطار قانوني يساعد الاستثمار و يمنع فرض ضريبة مزدوجة؛
- تأسيس إجراءات متجانسة، بسيطة و ميكانيزمات للاستثمار المساعد (خاصة بين المؤسسات المتوسطة و الصغيرة ) وأيضاً توفير المعلومات حول الفرص الاستثمارية؛
- تقديم المساعدة التقنية من الطرف الأوروبي من أجل ترقية وحماية الاستثمارات الوطنية .



و نظرا لما يفرضه هذا الاتفاق من رهانات على الاقتصاد الجزائري وخاصة الآثار السلبية الناتجة عن منطقة التبادل الحر، لذا على الجزائر أن تحاول تثمين هذا الاتفاق وذلك بالاستفادة من تجارب الدول التي سبقتها في عقد هذا الاتفاق، كما أن تحديد آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو-متوسطة، لا يمكن تحديدها بدقة أو الجزم بها وإنما يمكن استنتاجها وتوقعها من خلال تجارب الدول المغاربية التي سبقتها في عقد اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لكن قبل هذا يجب أولا معرفة التوجه الجغرافي للاستثمارات الأوروبية .

### I. التوجه الجغرافي للاستثمارات الأوروبية .

تعتبر فرنسا الدولة التي تستثمر أكثر في جنوب و شرق المتوسط، إلا أن حصة المغرب العربي من الاستثمارات الفرنسية لا تتجاوز ٤, ٥ ٪ . مما يوضح أنه من بين ١٥٨٤٠ من فروع الشركات الفرنسية المتواجدة في العالم، حوالي ٥, ٣ فقط منه تتواجد في المغرب العربي مما يمثل ٥٩٠ فرعا تستقر في المغرب العربي و توفر ٧٨٠٠٠ منصب عمل. أما من حيث مخزون رأس المال المستثمر فتحتل تركيا المرتبة الأولى بـ ٤, ٠ ٪ من مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الفرنسي في العالم، بينما المغرب وتونس فتحصل كل منها على ١ ٪ فقط من هذا المخزون<sup>(١١)</sup> .

أما فيما يخص دول الاتحاد الأوروبي الأخرى ، فألمانيا مثلا سجلت استثماراتها تناقصا ملحوظا في الدول النامية حيث انتقلت من ٩, ٢ إلى ٢, ٥ مليار دولار بين ١٩٨٧ و ١٩٩٧ و يعتبر هذا الانخفاض أكثر وضوحا في بلدان المغرب العربي أما إسبانيا بعد انضمامها للاتحاد الأوروبي و رغم الجوار الجغرافي بينها و بين دول المغرب العربي فتوجه استثماراتها نحو دول أمريكا اللاتينية ( الشيلي، الأرجنتين و البرازيل و خاصة الجناح الضريبية) إضافة إلى هذا، فإن الاستثمارات الإسبانية تتجه بحوالي ٧ ٪ إلى مصر ( ١٩٨٧ - ١٩٩٣)، ٤ ٪ المغرب، ٦ ٪ لتركيا و ٣٣ ٪ لأمريكا اللاتينية و ٤٥ ٪ للجنات الضريبية، أي أن مصر، تركيا و المغرب فقط من بين دول جنوب المتوسط تستفيد من الاستثمارات الإسبانية<sup>(١٥)</sup>.

## آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الشراكة الأوروبية المتوسطية

و بشكل عام تحتل مصر وتركيا المراتب الأولى بين الدول المستقبلية في الضفة الجنوبية للمتوسط، وتتبع بالمغرب و تونس عكس الجزائر، ليبيا والأردن التي تعتبر أضعف جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة عموما و الاستثمارات الأوروبية خصوصا.

فإذا كانت الدول الأوروبية تمنح أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية في العالم وأن وجهة هذه الاستثمارات هي مناطق أخرى غير دول جنوب المتوسط. فهل كان لاتفاق الشراكة أثر على تغيير وجهة الاستثمارات الأوروبية و اتجاهها نحو هذه الدول التي أمضت هذا الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي؟ هذا السؤال يمكن الإجابة عليه من خلال تجربة دول المغرب العربي .

### - التجربة التونسية<sup>(١)</sup>.

لقد كانت تونس أول دولة مغاربية عقدت اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي في ١٧ يوليو ١٩٩٥ . فيما يخص تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد بلغ صافي تدفق الاستثمار الأجنبي إلى تونس في سنة ٢٠٠٠ ، ٧٥٢ مليون دولار مقابل ٣٤٩,٩ مليون دولار في ١٩٩٩ و ٢٣٨ مليون دولار في عام ١٩٩٦ . أما التدفق العام للاستثمار الأجنبي فقد بلغ ٥٥٠ مليون دولار مقابل ٨٥٠ دينار تونسي في ١٩٩٨ كما يوضحه الجدول التالي .

الجدول رقم ٤: تطور الاستثمار الأجنبي في تونس موزع حسب القطاعات الوحدة: مليون دينار تونسي

١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	
٥٥٠	٧٥٩,٩	٤٠٢,٩	٢٧٤,١	٣١٣,١	٥٤٤,٣	٦٦١,٩	٥١٦,٢	استثمار أجنبي مباشر
٢٠٤	٢٠١,٨	٢٧١,٣	١٦٦,٩	٢٤٥,٤	٤٩٤,٤	٦١٥,٨	٤٦١,٤	الطاقة
--	٢٤,٦	٢٣,٠	٤٨,٤	٢٨,١	١٧,٠	٧,٠	١٣,٠	السياحة و العقار
--	٠٠,٠	٠٠,٠	٠٠,٠	٠٠,٠	٠٠,٠	٠٧,٠	٠٣,٠	مؤسسات مالية
--	٥٢٣,٣	٨٥,٧	٤٩,٥	٢٤,٢	١٤	١٤,٩	١٥,٥	الصناعات النسيجية
--	١٠,٢	٢٢,٩	٩,٣	١٥,٤	١٨,٩	١٧,٢	٢٣,٢	قطاعات أخرى
--	٨٩,٢	١٢٩,٨	٦٩,٧	٥١,٩	٣٠,٨	٢٧,٤	٤٩,٣	استثمارات محفظة
--	٤٤,٣	٢٤,٥	٢٠,٥	٢٦,٧	٣,٠	٤,٠	١٠,٠	منها النظام المالي
٥٥٠	٨٤٩,١	٥٣٢,٧	٣٤٣,٨	٣٦٥,٠	٥٧٥,١	٦٨٩,٣	٥٦٥,٤	المجموع

Source : Banque central de Tunisie 2000.

من خلال هذا الجدول يلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس لم يحقق تطورا بعد سنة ١٩٩٥ أى في السنوات التالية لعقد اتفاق الشراكة ، ويعود هذا لكون تونس تستقبل فقط ٢٪ من الاستثمارات الأوروبية وهذه النسبة أقل بكثير مما يوجهه الاتحاد الأوروبي إلى دولة ماليزيا مثلا. بالإضافة إلى هذا يلاحظ أن القطاعات المستفيدة هي أولا قطاع المحروقات (حوالي ٩٠٪ من المجموع) ثم يليه قطاع الصناعات النسيجية ثم قطاع السياحة.

وفيما يخص مساهمة الاستثمار الأجنبي في الناتج المحلي الصافي في ١٩٩٨ بقيت قريبة من تلك المحققة في ١٩٩٢، أما عن مساهمة الاستثمار الأجنبي في تكوين رأس المال الثابت في ١٩٩٨ فلم تتغير كثيرا عن تلك المحققة في ١٩٩٢ والجدول التالي يوضح ذلك .

**جدول رقم ٥: بعض مؤشرات الاستثمار الأجنبي في تونس (بالنسبة المئوية)**

١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	
٣,٣	١,٩	١,٤	١,٨	٣,٤	٤,٥	٣,٨	الاستثمار الأجنبي المباشر/ن.م.ص.
١٣,٤	٧,٨	٦,٢	٧,٦	١٢,٧	١٦,١	١٣,٨	الاستثمار الأجنبي المباشر/ت.ر.م.ث.
٣١,٤	١٤,٥	١١,٣	١٣,٥	٢٠,٦	٢٦,٦	٢٦,٥	الاستثمار الأجنبي المباشر دخول رؤوس الأموال الأجنبية
٧١,٨	٣٩,٧	٣٠,٩	٣٧,٠	٦١,٠	٧٦,٠	٦٨,٨	الاستثمار الأجنبي المباشر لكل فرد(الدينار التونسي)

Source : Banque centrale de Tunisie 2000 .

**- التجربة المغربية. (١٧)**

المغرب هو ثاني دولة عقدت اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي (يناير ١٩٩٧). رغم أن المغرب لم يحقق معدلات هامة فيما يخص جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنه يبقى أول بلد مغربي يجلب أكبر قدر من هذه الاستثمارات، ففي سنة ١٩٩٩ امتص ٦٩,٣٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للمغرب العربي في مقابل ٤٣٪ فقط في ١٩٩٤ إلا أن هذه

التدفقات تبقى ضعيفة مقارنة باحتياجات الاقتصاد المغربي، لهذا حاول المغرب الاستفادة من تسيير مديونيته بشكل سمح له بالتخلص من جزء منها وتحويلها إلى استثمارات.

وخير مثال على هذا هو تحويل الديون الفرنسية إلى استثمارات إذ قام المغرب بالتفاوض مع نادي باريس على مليار فرنك فرنسي من الديون المغربية حيث سمح هذا الاتفاق بإلغاء ٤٠٠ مليون فرنك فرنسي و الباقي ( ٦٠٠ مليون فرنك فرنسي) تم تحويله إلى مساهمات في الشركات المغربية.

هذه العملية شجعت المغرب على التفاوض مع باقي الشركاء، إسبانيا، إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية، والنمسا وألمانيا وقد نجح في إقناع إسبانيا من أجل تحويل ٥٠ مليون دولار إلى استثمارات، علما بأن إسبانيا مدينة للمغرب بحوالي ١,٣ مليار دولار .

إضافة إلى ما سبق ففي أكتوبر ١٩٩٧ عقدت فرنسا والمغرب اتفاقا ثانيا من أجل تحويل الديون إلى استثمارات حول مبلغ قدره ١,٤ مليارا فرنكا وفي المجموع استفاد المغرب من تحويل ٤,٢ مليار فرنك فرنسي إلى استثمارات خلال أربع سنوات من عقد اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أي أن الاستثمارات التي استفاد منها المغرب خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠ مرتبطة بشكل واضح بالخصوصية و تحويل الديون.

### -التجربة الجزائرية.

تشكل الجزائر منطقة جلب طبيعية للاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك بفضل مزاياها الطبيعية و الاستراتيجية، فهي ذات موقع إستراتيجي؛ بوابة إفريقيا وذات ثروات طبيعية هائلة إضافة إلى إمكانيات سياحية ضخمة وقد تمكنت الجزائر رغم وضعيتها الصعبة من إنجاز عدد لا يستهان به من الهياكل التحتية .

غير أن السياسات الاقتصادية و تسيير هذه الموارد لم يكن كافيا للوصول إلى إطار اقتصادي فعال، مما جعل الجزائر تتخبط في مشاكل كان من الممكن تجاوزها، وهذا ما أدى بها إلى فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل تدريجي كما تم التطرق له سابقا باعتباره محورا آخر للتنمية . والجدول رقم (٦) يوضح تطورات التدفقات الداخلة إلى الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٢ (٨)

جدول ٦ : الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان شمال أفريقيا الموقعة على اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي (مليون دولار و%)

السنة	% من مخزون رأس المال الثابت				متوسط ١٩٨٥-٢٠٠١	متوسط ٢٠٠٢	متوسط ١٩٨٥-٢٠٠١	متوسط ٢٠٠٢	١٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	١٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	١٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢		
	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩																		
الجزائر	٤٠	٨٠	٣٠	-	١٧	١٠٦٥	٤٢٨	٤٢٨	٥٠٧	٤٦٨	٤٦٨	٤٦٨	٤٦٨	٤٦٨	٤٦٨	٤٦٨	٤٦٨	٤٦٨	٤٦٨	٤٦٨	٤٦٨	
تونس	٧٦,٢	١٢٥,٥	٥١٥,٨	٤٢٢	٢٦٠	٧٥٥	٤٥٧	٧٥٢	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	
المغرب	١٦٥	٢١٧,٥	٤٢٢,٥	٤١١,٥	٢٧٧	٤١٩,٤	٢٨٢٤	٤٢٩,٦	٨٤٥,٥	٢٢٢	١,٧١	٢٥٧,٤	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٢	
مصر					٩٢٤	١١٧	٥١٠	١٢٢٥	١٠٧٦	٩٢٤	٩٢٤	٩٢٤	٩٢٤	٩٢٤	٩٢٤	٩٢٤	٩٢٤	٩٢٤	٩٢٤	٩٢٤	٩٢٤	
أفريقيا					٢٥٥٦	١٠,٩١٨	١٨٧٩٤	٨٤٨٤	١١٢٢١	٨١٧٨	١١٢٢١	١١٢٢١	١١٢٢١	١١٢٢١	١١٢٢١	١١٢٢١	١١٢٢١	١١٢٢١	١١٢٢١	١١٢٢١	١١٢٢١	
العالم التربية					٤,٤	١٤,٦	١٤,٦	١٤,٦	١٤,٦	١٤,٦	١٤,٦	١٤,٦	١٤,٦	١٤,٦	١٤,٦	١٤,٦	١٤,٦	١٤,٦	١٤,٦	١٤,٦	١٤,٦	١٤,٦

Source: UNCTAD, World investment report ٢٠٠٢, FDI Policies For development: National and International perspectives, Country Fact Sheet.

من خلال الجدول رقم ٦ يلاحظ ما يلي:

أولاً: أن الجزائر قبل ١٩٩٦ لم تكن مقصدا للاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا بالرغم من صدور قانون الاستثمار سنة ١٩٩٣، وقد يعود ذلك إلى الأسباب الأمنية والأزمة المالية والاقتصادية التي عاشتها آنذاك. وعليه فإنها كانت مهمشة تماما على عكس دول جنوب المتوسط الأخرى ( باستثناء ليبيا لأسباب الحصار المفروض عليها).<sup>(١٩)</sup>

ثانياً: لقد كانت سنة ١٩٩٦ بداية لمرحلة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه الجزائر وقد يعود ذلك إلى بداية التحسن في الوضع المالي بعد إبرام الاتفاق مع صندوق النقد الدولي بشأن برنامج التعديل الهيكلي، وأيضاً ظهور بوادر الاستقرار السياسي.

ثالثاً: أن معظم اتفاقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر هي استثمار جديد يعكس بقية دول شمال افريقيا وهذا ما يوضحه الجدول.<sup>(٢٠)</sup>

#### جدول رقم ٧ عمليات الاندماج وتحويل الملكية العابر للحدود: ١٩٩٥-٢٠٠٢

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	
-	-	١٢٧	٤٢	-	-	-	-	الجزائر
١٩١	٤٥	٣٠١	١١	٤٠٢	-	-	-	تونس
٤٧	٢٢١١	-	١٢٣	٥	٥٧٨	٤٠	-	المغرب
٣٣٥	٦٦٠	٥٢٨	٧٣٨	٤٨	١٠٢	١٧١	١٠	مصر

Source: Ibid.

ما يستتج من أرقام الجدول أعلاه هو أن جزءاً كبيراً من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تونس والمغرب ومصر كانت ناتجة عن تحويل الملكية في إطار الخوصصة والامتيازات. وقد يكون سبب ضعف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تجاه الجزائر ولو جزئياً إلى التأخر الكبير في مجال خوصصة القطاع العام الصناعي منه والخدمى.

رابعا: وبالرغم من أن عملية الخوصصة في الجزائر قد توقفت كليا تقريبا في السنوات الأخيرة إلا أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عرف تطورا كبيرا في سنتي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ وتمكنت الجزائر سنة ٢٠٠٢ من احتلال المرتبة الأولى في مجموعة دول شمال إفريقيا والثالثة إفريقيا. كما أن نسبة هذه التدفقات إلى مجموع الاستثمار الخام قد عرف قفزة كبيرة في السنتين الأخيرتين واقتربت جدا من المتوسط إفريقيا: أكثر من هذا فإذا استثنينا التدفقات المخصصة لعمليات الاندماج وتحويل الملكية فإن الجزائر تحتل المرتبة الأولى من حيث جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر في شمال إفريقيا.

وبالرغم من هذا التطور الكبير في حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تجاه الجزائر لا يزال مستوى أدائها الفعلي مقارنة بإمكانياتها ضعيفا جدا إذا ما قورنت بكل من تونس والمغرب حيث إن أدائها الفعلي يجعلها تحتل المرتبة ١١١ بدلا من المرتبة ٩٦ التي تؤهلها إمكانياتها المتوفرة<sup>(١١)</sup>، ونفس الشيء يمكن قوله عن مصر التي تحتل المرتبة ١١٠ بدلا من المرتبة ٧٠ أما تونس والمغرب فإن أدائهما الفعلي في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يجعلهما يحتلان مراتب أعلى مما تسمح به إمكانياتهما الكامنة، حيث إن تونس تحتل المرتبة ٧٦ والمغرب المرتبة رقم ٤٦<sup>(١٢)</sup> وهذا يدل على أن الجزائر لا تزال بحاجة ماسة إلى تحسين مناخ الاستثمار حتى تتمكن من رفع قدرتها التنافسية في المنطقة.

ولكن ما يلاحظ على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو تركيزه الشديد في قطاع المحروقات.

فبالرغم من عدم توفر أي معلومات إحصائية حول التوزيع القطاعي بها ومدى أثرها على النمو الاقتصادي والتشغيل، فإن معظم التدفقات اتجهت إلى المحروقات وهامشيا فقط نحو القطاعات الصناعية الأخرى. وتتجلى أهمية توفير مثل هذه المعلومات ليس فقط في التوزيع الأول ولكن أيضا لمعرفة مجالات المنافسة بين بلدان المنطقة والمجالات المكتملة. ذلك أن توفر مثل هذه المعلومات يمكن أن تستعمل لتوجيه سياسة الاستثمار في الجزائر والبلدان الأخرى لجنوب المتوسط في المستقبل، والملاحظ أن كل البلدان المعنية

تشترك في مؤشر تمركز الاستثمار الأجنبي في القطاعات الأولية أساسا وبعض الفروع الصناعية المحدودة جدا.

ويبقى السؤال الأهم هل سيزيد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر تجاه الجزائر نتيجة لتوقيعها لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي خاصة ومفاوضاتها مع المنظمة العالمية للتجارة ؟

هناك نظريتان متناقضتان لما سيحدث وكلاهما مبنية على تحليل نظري للتجارب السابقة: فالأولى تفاؤلية تنطلق من فكرة أساسية تتمثل في أن الانضمام إلى منطقة حرة تشمل بلدان غنية عن طريق نزوحها كل الحواجز وجعل القوانين والمؤسسات فيها متجانسة ستعمل مع انسياب رأس المال نحو المناطق والأسواق المحمية سابقا بحواجز شتى خاصة إذا ما عملت هذه البلدان على الانفتاح فيما بينها. وحتى بدون ذلك فإن الجزائر ومصر تعتبران سوقا واعدة نظرا لحجم القدرة الشرائية بهما.

أما النظرية الثانية فهي تشاؤمية وتعتمد فكرة أساسية مفادها بأن خلق المنطقة الحرة لن يؤدي إلى أي زيادة في تدفق الاستثمارات الأجنبية، لأن فتح أسواق بلدان جنوب المتوسط سيؤدي ببلدان شماله إلى الإنتاج من حيث هي موجودة حاليا ثم تباع في هذه الأسواق وذلك راجع لضعف القدرة التنافسية لبلدان جنوب المتوسط.

فتح السوق لوحدها سوف يؤدي إلى تحطيم القطاعات المنتجة خاصة الصناعية منها وفتح الباب أمام هجرة الأدمغة نحو الشمال، وبالتالي تدمير القدرات البشرية والمادية التي يمكن أن أحسنت تلك البلدان تدبير أمورها خارج إطار المنطقة الحرة أن تؤهل بعض القطاعات الاقتصادية لتصبح قادرة على المنافسة في السوق العالمية. ويؤخذ هذا الاتجاه من تجارب الدول المتقدمة في مجال محاربة التمايز الجهوي (عن طريق التخطيط الجهوي وسياسات التحفيز المختلفة التي استعملت في هذا المجال).

ولكن ماذا عن تجربتي تونس والمغرب في هذا المجال؟ بنفس الإحصائيات المتوفرة علما بأن الاستثمار الأجنبي المباشر فيهما بالأسعار الجارية قد ارتفع بشكل ملحوظ بعد توقيع اتفاقية الشراكة إلا أن هذه المتدفقات إذا ما قيست



بالأسعار الثابتة على افتراض أن معدل التضخم المؤي ٣ % فقط فإن حجم التدفقات لم يتحسن إلا هامشياً، بل أكثر من هذا قد أصبح أكثر مما كان قبل التوقيع إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التدفقات الموجهة لتحويل الملكية لصالح الأجانب(أنظر الجدول ٨).

**الجدول رقم ٨ المتوسط السنوي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لكل من تونس والمغرب قبل وبعد التوقيع على اتفاق الشراكة (مليون دولار)**

المغرب		تونس	
٤٦٥	متوسط ٩٧-٩٠	٣٣١	متوسط ٩٥-٩٠
٩٩٠	متوسط ٢٠٠٢-٩٨	٥١١	متوسط ٢٠٠٢-٩٦
٥٣١	متوسط ٢٠٠٢-٩٨ (باستثناء سنة ٢٠٠١)		

المصدر: مستخرج من الجدول ٦ .

وبالرغم من الحجج الدامغة لمؤيدي الاتجاه الثاني (التشاؤمي) وبالرغم أيضاً من الأثر السلبي لتوسيع الاتجاه الأوروبي نحو الشرق، فإنه من المتوقع أن يرتفع مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الجزائر من الاتحاد الأوروبي في المستقبل وذلك للأسباب التالية:

أولاً- كون معظم التدفقات في السنوات الماضية كان مصدرها خارج الاتحاد الأوروبي على عكس الدول المغاربية الأخرى وهذا ما تؤكدُه إحصائيات السنوات الأخيرة كما يظهر من الجدول رقم (٩).<sup>(١١)</sup>

الجدول رقم ٩: أهم المستثمرين في الجزائر (مليون دولار)

الدول	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	المجموع
و.م.أ	٢٥٦٨٩١	٨٩٨٨٢	٢.٥٦٦٤	٣٥٤٣٦٩	٩.٦٨٠٦
مصر	٥١	٣	١٠٠	٣٦٢٩٩٢	٣٦٣١٤٦
فرنسا	٧٦٦٥٦	١٣٧٤٦٠	٤٩٤٧٢	٨.٤١٣	٣٤٤٠٠١
أسبانيا	١٦٢٠٩	١٦٣٧٣	٣٥٥٩٦	١٥٢٨٦٧	٢٢١.٤٥
إيطاليا	٩٢٨٢٠	١١٨٠٠	٩٢٦٢	٣٤٣٨٣	١٤٨٢٦٥
ألمانيا	٢٠٠٦٢	٧٨٣٦	٦٦٥.٩	٣٧٧٩١	١٣٢١٩٨
هولندا	٢٨١٢	٦٢٣	١٣٠.٨	٧١٩٤٤	٧٦٦٨٧
إنجلترا	٣٦٠١٥	٢٠٠١	١٤٢٠.٦	٢٣٢٥٤	٧٥٤٧٦
الصين	١٦٦٤٨	٢٧٨٧	٢١.٩٢	٨٨١٨	٤٩٣٤٥
بلجيكا	١٤٦٠٢	٥٧١	٤٤٨٤	١٢٣٨٤	٣٢٠٤١

Source: UNCTAD, World Investment Report 2003, FDI Policies for development: National and International perspectives, Country Fact Sheet.

ثانيا- من المتوقع أن ترتفع وتيرة الخوصصة في القطاعات الأساسية الصناعية منها والمصرفية وهذا ما يحسن من جاذبية الاستثمار في الجزائر.

ثالثا- انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وما انجر عنها قبل التوقيع من التغيير القانوني والمؤسسي تحسبا لذلك وخاصة في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة حيث تعد الجزائر من بين الدول التي ينتشر فيها الاقتصاد غير الرسمي بشكل واسع جدا بشكل عام وتقليد المنتجات الأجنبية بشكل خاص.

رابعا- كون حجم السوق الجزائرية واسعة نسبيا إذا ما قورنت بالاقتصاديات المجاورة.

خامسا- يمكن للجزائر أن تستفيد من عملية التحويل الجزئي لمديونيتها الأجنبية إلى استثمارات مباشرة كما فعلت المغرب في السنوات الأخيرة منذ توقيعها اتفاقيات الشراكة.

ويبدو أن هناك تجاوبا من طرف بلدان الاتحاد الأوروبي في هذا الشأن حيث تم في السنوات الثلاث الأخيرة القيام بعدة عمليات تحويل للدين الخارجي إلى استثمار مع إيطاليا وإسبانيا وفرنسا وإن كانت محدودة بالمقارنة مع حجم الدين الخارجي للجزائر. وأخيرا يمكن للجزائر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من مناطق أخرى كمنطقة الخليج العربي واليابان وأمريكا الجنوبية كما فعلت مصر وبعض الدول العربية الأخرى. هذا يعني أن الاستثمارات الأجنبية المحققة خلال السنوات الأخيرة في تونس بقيت ضعيفة مقارنة بالمجهودات المبذولة وعقد تونس لاتفاق الشراكة، قد يعود إلى وجود عوائق إضافة إلى الصورة التي يحملها المستثمرون الأوروبيون (غير المقيمين) عن دول المغرب العربي عموما.<sup>(٣٣)</sup>

إلا أن كل الاستثمارات التي تمت في قطاع النسيج و قطاع المحروقات تمت في المنطقة الحرة وبالتالي لم يستفد منها الاقتصاد التونسي.

### الخاتمة

من خلال ما سبق يتضح أن الجوار الجغرافي و العلاقات القديمة التي تربط دول الضفة الجنوبية عموما و دول المغرب العربي خصوصا مع الاتحاد الأوروبي لم تكن عاملا محددًا لتوجيه و تمركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأوروبية و بالتالي فإن اتفاق الشراكة كما جاء في مشروع برشلونة لم يتحقق من جانب الاستثمار علما لما لهذا الأخير من أهمية في تكوين الفضاء المتوسطي بحيث يعتبر تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو دول جنوب المتوسط العامل الرئيسي لنجاح هذا المشروع الإقليمي<sup>(٣٣)</sup> كما أن التوسع الذي يعرفه الاتحاد الأوروبي يطرح عدة تساؤلات حول أولوياته في تقديم المساعدات و توجيه استثماراته.

### الهوامش

- 1- Mouhand ISSAD, " l'actualité du droit des investissement", in Annales de l'institut Maghrébin des douanes et de la fiscalité "partenariat et investissement", 1999,P.3.
- 2- Ibid, P.4.
- 3- Ibid, P.4.
- 4- Document de stratégie 2002 - 2006 et programmes indicatif national 2002 - 2004 " partenariat euro-med , Algérie, FMI, p. 10.
- 5-journée d'étude sur" Le développement et la promotion des PME" , tenues au Club des Paris, les 27 - 28 décembre 1997.
- 6 - APSI Séminaire de présentation du " Climat des investissements en Algérie" , Organisation des Nations Unis pour le Développement Industriel, Op.cit ; p. 30.
- 7 - Ibid.
- 8- Document de stratégie 2002 - 2006 et programme indicatif national 2002 - 2004, "partenariat euro-med" , Op.cit ; p. 10.
- 9- Ministère de la PME, "Recommandations des quatre ateliers assurés des deux journée d'études sur le développement et la promotion des PME " , Op.cit ; P. 30.

١٠- يومية الخبر، العدد ١٨٧٤، ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٠، ص. ٢

١١ - نفس المرجع.

١٢- يومية الخبر، العدد ٢٩٨٥، ٧ أكتوبر، ٢٠٠٠

13- F.M.I, " Perspective de l'économie mondiale, " 1995. P.66.

14- El watan, 17-12-1999.P.7.

15- Ibid.P.5.

16 - F.Z. OUFRIHA et M.Y FERFERA, " Régionalisation et Investissements Directs Etrangers dans les Pays Sud - Méditerranée" , in Colloque International sur " L'espace économique de la Méditerranée Occidentale : Enjeux et Perspective", Université Abderrahmen Mira, Bijaïa, 25-26 juin 2000, p.445.

17 - Ibid.

18 - Ali . RAHAL et Tahar HAROUN, " La Nouvelle politique Méditerranéenne : Opportunité de croissance et d'insertion pour l'Algérie " , in Colloque International sur " L'espace économique de la Méditerranée Occidentale : Enjeux et Perspective", Université Abderrahmen Mira, Bijaïa, 25-26 juin 2000, p.p.290-291.

19- F. AMEZIANE et F. MOUHSSINE - ABDALI , " Difficultés du l'endettement et gestion de la dette : le Maroc à L'heure du Partenariat Euro-Méditerranéen" , in Colloque International sur " l'espace économique de la Méditerranée Occidentale : Enjeux et Perspective", Université Abderrahmen Mira, Bijaïa, 25-26 juin 2000, p.p.237.238.

20- UNCTAD, conférence des Nations Unies sur le Commerce et le Développement, «Examen de la Politique de L'investissement, Algérie « décembre 2003.

21- Ibid

22- F. AMEZIANE et A. BEN HAMIDA , " Investissements étrangères en Tunisie et partenariat euro-Méditerranée" , Monde en développement ; N\* 27, 1999. P.5.

23- F.Z. OUFRIHA et M. FERFERA, Op.,cit , p.443.

